المحاضرة السادسة

التعاون الدولي في ضل عصبة الامم المتحدة بين النجاح والفشل

أولا/ ميثاق العصبة والتعاون الدولي

تعتبر عصبة الأمم أول محاولة لإقامة تعاون متعدد الأطراف مؤسسي على أساس عالمي وديمقراطي، وذلك بفضل الوعي المتزايد من جانب الحكومات والرأي العام بأهمية التعاون الدولي، وقد أكدت الكلمات التمهيدية لميثاق عصبة الأمم على هدفها الرئيسي المتمثل في "تعزيز التعاون الدولي وتحقيق السلام والأمن الدوليين"، وبهذا المعنى فميثاق عصبة الأمم أسس إطارا رائدا للعمل الجماعي، على أمل منع تكرار مآسي الحرب العالمية الأولى فمقاربتها في التعاون الدولي وحل النزاعات تعتبر سابقة بشكل خاص لأنها حاولت إضفاء الطابع المؤسسي على الدبلوماسية، وتعزيز السلام، ومعالجة القضايا العالمية بطرق أثرت على الهيئات اللاحقة مثل الأمم المتحدة. وعموما سعى ميثاق العصبة الذي تم تأسيسه عام 1919 إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية هي:

أ- **الحفاظ على السلام والأمن الدوليين:** السعي لتجنب ومنع الحروب والنزاعات بين الدول، والعمل على حل الخلافات بالطرق السلمية كالتفاوض والتحكيم، واتخاذ تدابير جماعية ضد أي تهديد للسلام وفقا للمادة العاشرة من الميثاق التي تلزم الأعضاء باحترام والحفاظ على سلامة أراضي بعضهم البعض واستقلالهم السياسي، وهذا يعني أن الهجوم على دولة واحدة هو هجوم على الجميع، مما يحث على الاستجابة الجماعية والالتزام بالسلام، وبالتالي فإن الهدف الأساسي من هذا المبدأ هو تحويل التركيز من المصالح الوطنية الفردية إلى نهج تعاوني أوسع نطاقاً للتعامل مع الأمن العالمي.

ج- **تعزيز التعاون الدولي:** تشجيع الدول على التعاون في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والثقافية والصحية لتحقيق الاستقرار والتقدم المشترك، وهذا وفقا للمادة 23 التي تنص على الالتزام بالتعاون الدولي في مختلف القضايا الإنسانية والاجتماعية، بما في ذلك ظروف العمل، والاتجار بالبشر، والصحة، وتجارة المخدرات. وتتصور المادة التعاون العالمي لمعالجة القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية، مما يشكل سابقة للمنظمات العالمية اللاحقة.

ح- **ضمان العدالة والالتزام بالقانون الدولي:** تشجيع الدول على احترام مبادئ العدالة والالتزام بالمعاهدات والقوانين الدولية من أجل حل النزاعات بطريقة عادلة واللجوء إلى التحكيم وفقا للمواد (12-15) حيث ينص الميثاق على آليات لحل النزاعات دون اللجوء إلى الحرب، وفي هذا تنص المادة 12 على أن تعرض الدول الأعضاء نزاعاتها على التحكيم أو التسوية القضائية أو التحقيق من قبل مجلس عصبة الأمم، وأن تنتظر ثلاثة أشهر قبل اللجوء إلى الحرب ويهدف هذا النظام إلى تشجيع الحوار والتعاون الدوليين بدلاً من العدوان.

هـ- **الحد من التسلح:** وفقا للمادة الثامنة من الميثاق سعت عصبة الأمم إلى الحد من احتمالات اندلاع الحرب من خلال تشجيع نزع السلاح، وتدعو هذه المادة الدول إلى خفض قواتها العسكرية إلى أدنى المستويات بما يتفق مع السلم الوطني، مما يشير إلى إمكانية تحقيق السلام والأمن من خلال الحد من الأسلحة بشكل منسق وتعاوني.

و-**حماية حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية:** السعي لتحسين ظروف المعيشة وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب، والعمل على مكافحة الأمراض والاوبئة وتعزيز احترام حقوق العمال

ي- **تقديم الدعم للدول في الأزمات:** تقديم المساعدة الإنسانية والدعم للدول التي تواجه أزمات اقتصادية أو اجتماعية.

ثانيا/ نجاح التعاون الدولي في ضل عصبة الامم

تأسست عصبة الأمم عام 1920، وهي منظمة دولية أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى لتعزيز السلام ومنع الصراعات في المستقبل. وكانت أهدافها الأساسية هي التعاون في مجال الأمن الجماعي ونزع السلاح وتسوية النزاعات الدولية من خلال الدبلوماسية والمفاوضات، ورغم فشلها في نهاية المطاف في منع الحرب العالمية الثانية، فقد كانت رائدة في جهود التعاون الدولي التي أثرت على إنشاء الأمم المتحدة في وقت لاحق، وفيما يلي بعض المجالات الرئيسية التي عملت فيها عصبة الأمم على تعزيز التعاون الدولي:

1- حل النزاعات: سعت عصبة الأمم إلى حل النزاعات من خلال المفاوضات الدبلوماسية والتحكيم ومن الأمثلة البارزة على ذلك التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية، مثل نزاع جزر أولاند بين السويد وفنلندا، وحادثة كورفو بين اليونان وإيطاليا.

2- إنشاء محكمة الدائمة للعدل الدولي: أنشأت عصبة الأمم المحكمة الدائمة للعدل الدولي، التي وفرت آلية قانونية لحل النزاعات الدولية.

3- التعاون في جهود نزع السلاح: بإدراكها أن الإفراط في التسلح قد يؤدي إلى نشوب الحرب، أعطت عصبة الأمم الأولوية للجهود التعاونية لنزع السلاح، وإن كان نجاحها محدوداً، وفي هذا الصدد نظمت مؤتمرات لنزع السلاح، وكان مؤتمر جنيف في الفترة 1932-1934 هو الأكثر أهمية، ولكن للأسف كانت الدول الأعضاء مترددة في خفض قدراتها العسكرية، الأمر الذي ساهم في كفاح عصبة الأمم في الحفاظ على الأمن الجماعي.

4- التعاون الإنساني: أنشأت الرابطة لجانًا ووكالات مختلفة للتعاون في معالجة القضايا العالمية على سبيل المثال:

ب- **منظمة الصحة (عصبة منظمة الصحة):** عملت منظمة الصحة على تنسيق جهود التعاون الدولي لمكافحة الأمراض المعدية والسيطرة على الاوبئة مثل الملاريا والسل والجذام تفشي الإنفلونزا في عام 1918، وكذلك العمل على تحسين معايير الصحة العامة عالميا. فمثلا هذا النموذج الأولي الذي يكافح الأمراض العابرة للحدود وضع الأساس لمفهوم الصحة العالمية، والذي أصبح لاحقًا إنشاء منظمة الصحة العالمية.

- **منظمة اللاجئين (مكتب المفوض السامي للاجئين):** قدمت جوازات السفر والمساعدة للاجئين عديمي الجنسية، مما ساعد ملايين النازحين بعد الحرب العالمية الأولى.

- **تأسيس منظمة العمل الدولية:** بهدف وضع وتحسين معايير العمل في جميع أنحاء العالم، والدفاع عن حقوق العمال مع التركيز على ظروف العمل، وعمل الأطفال، والعدالة الاجتماعية.

5- التعاون الاقتصادي الدولي وإعادة الإعمار: سعت عصبة الأمم إلى إعادة بناء واستقرار الاقتصادات بعد الحرب العالمية الأولى من خلال برامج مثل إعادة الإعمار المالي في النمسا والمجر، وتزويدهما بالمساعدات المالية والخبرة اللازمة لتحقيق الاستقرار في عملتيهما واقتصادهما. **كما** تناولت المنظمة الاقتصادية والمالية التابعة لعصبة الأمم الحواجز التجارية وجهود الإنعاش الاقتصادي، وأنشأت الأطر التي كان من شأنها أن تؤثر فيما بعد على نظام بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية.

6- التعاون الدولي لحماية الأقليات: عملت الرابطة على حماية الأقليات العرقية واللغوية والدينية داخل بلدان مختلفة، وكان هذا الأمر مهما بشكل خاص في البلدان التي تشكلت حديثا أو أعيد تعريفها في أوروبا الشرقية، كما راقبت العصبة اتفاقيات حقوق الأقليات، على الرغم من عدم إنفاذها.

وعلى الرغم من عملها الرائد في مجال التعاون الدولي، فقد أعاقتها قضايا بنيوية، فقد افتقرت إلى آلية لفرض القرارات، كما أضعفتها غياب القوى العالمية الرئيسية مثل الولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك طغى صعود القومية العدوانية في ثلاثينيات القرن العشرين على جهودها الرامية إلى تحقيق السلام، مما ساهم في حلها في نهاية المطاف في عام 1946، ومع ذلك أرست جهود عصبة الأمم مبادئ ومنظمات أساسية، تبنت الأمم المتحدة العديد منها ووسعت نطاقها.

ثالثا/ فشل التعاون الدولي في ضل عصبة الامم المتحدة

تأسست عصبة الأمم منذ مائة عام، في 1920/01/10، على أنقاض الحرب العالمية الأولى، بهدف تجاوز المصالح الوطنية الأنانية التي أفضت إلى حدوث تلك الكارثة، مع الرهان على التعاون الدولي متعدد الأطراف، غير أن هذا المسعى لم يكتب له الدوام والنجاح في فترة ما بين الحربين، حيث فشلت في تحقيق الاهداف التي أسست من أجلها وذلك كما يلي:

فشل التعاون الدولي في تحقيق الامن الدولي: حيث انهار نظام الامن الجماعي بعد مجموعة من الاحداث منها انسحاب ألمانيا واليابان من العصبة وعدم قبولها في إيطاليا وغياب الدعم الكافي من فرنسا والمملكة وخاصة بعد أزمة منشوريا، التي أعقبت استيلاء اليابان على المنطقة الصينية في الأول من سبتمبر 1931، حيث أثبت ذلك بشكل قاطع أن القوى العظمى لم تعد مهتمة بنظام الأمن الجماعي.

فشل التعاون الدولي لخفض الاسلحة: حيث يعتبر فشل مؤتمر نزع السلاح العالمي لعام 1933 بمثابة كارثة أخرى لعصبة الأمم، لأن نزع وخفض السلاح كان أحد أهدافها الرئيسية، وقد انجر عن ذلك الفشل زيادة النزعة العسكرية للدول من جديد حفاضا على أمنها القومي (تبني ألمانيا "المساواة في السلاح كسياسة مركزية لها اي التكافؤ في الأسلحة مع فرنسا)، وهذا يعني الرجوع إلى سياسة القوة لتحقيق الامن بدلا من سياسات التعاون الدولي لتحقيقه.

وعموما فقد كان فشل التعاون الدولي في ضل عصبة الأمم عملية معقدة ومتعددة الأوجه، تشكلت من خلال مزيج من نقاط الضعف البنيوية والتحولات الجيوسياسية وأفعال الدول الفردية وذلك كما يلي:

1- **المشهد السياسي الذي تشكلت فيه/** خلفت الحرب العالمية الأولى دماراً هائلاً في أوروبا، وأزهقت أرواح الملايين من البشر وتحطمت اقتصاداتها، وكانت معاهدة فرساي لعام 1919، تهدف إلى إقامة نظام دولي أو تنظيم دولي جديد يقوم على مبادئ تقرير المصير والأمن الجماعي، ولكن المعاهدة فرضت أيضا شروطا قاسية على ألمانيا، بما في ذلك الخسائر الإقليمية الكبيرة، ونزع السلاح، وتعويضات الحرب، وقد زرعت هذه الأحكام بذور الاستياء والانتقام وعدم الثقة التي ساهمت لاحقا في فشل التعاون الدولي. وهذا يعني ان مؤتمر باريس للسلام الذي تم فيه القبول بالإجماع على إنشاء عصبة كان يخفي السخط والانقسام داخل لجنة وضع الميثاق وعدم الارتياح تجاه الميثاق داخل حكومات القوى العظمى، ومع سعي القوى العظمى إلى تعزيز أجنداتها الوطنية من خلال عصبة الأمم، تراكمت القضايا بسرعة، وعليه

نجد من جهة أخرى أن التسويات الكثيرة بين المواقف المختلفة والمتباعدة بين القوى الكبرى أفقد المنظمة سلطتها وأفشل بالنتيجة التعاون الدولي داخل هذه الهيئة.

2- **تغير توازن القوى/** شهدت فترة ما بين الحربين تحولاً كبيراً في ميزان القوى العالمي، فقد أدى صعود الأنظمة الفاشية في ألمانيا وإيطاليا، والحزم المتزايد لليابان، إلى فرض تحديات جديدة على النظام الدولي، حيث استهزأت هذه الدول مدفوعة بمزيج من القومية والعسكرة والطموحات التوسعية، بسلطة عصبة الأمم بشكل متزايد وانتهجت سياسات خارجية عدوانية، وهو ما قلص من مجال التعاون والدبلوماسية.

3- **التحديات البنيوية المبكرة التي واجهتها/** منذ إنشائها واجهت عصبة الأمم تحديات كبيرة أعاقت فعاليتها منها:

- عدم انضمام بعض القوى الكبرى إلى العصبة: خاصة الولايات المتحدة الامريكية (الانعزالية الدولية للولايات المتحدة الامريكية) فغيابها بقوتها الاقتصادية والعسكرية وهي التي لعبت دورا فعالا في إنشاء العصبة، أدى إلى تقويض مصداقية العصبة وقدرتها على فرض قراراتها (تفتقر إلى *التوازن* اللازم لفرض قرارها)، وتأكد هذا التحدي من خلال عدم وجود دول مهمة أخرى خلال عدة فترات: تم حظر ألمانيا في معاهدة فرساي وانضمت في عام 1926، في حين انضم الاتحاد السوفيتي عام 1934، وبمعنى آخر كانت العصبة خاصة بالدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وعليه فمنذ ظهورها، ضعفت المنظمة بشدة بسبب هذه الغيابات الثلاثة.
- نظام التصويت: حاول ميثاق العصبة احترام حرية كل عضو، ولهذا كان نظام التصويت يتطلب الإجماع حتى تتم الموافقة على معظم القرارات، سواء في المجلس أو في الجمعية، (الهيئتان الرئيسيتان)، وأدى ذلك إلى تأخير أو استحالة اتخاذ القرارات، وغياب أي وسيلة لتنفيذ القرارات، لم تكن العصبة قادرة على تحدي عدوانية الدول الأخرى (غزو اليابان لمنشوريا، وغزو إيطاليا لإثيوبيا) وفي كلتا الحالتين لم تكن العصبة قادرة على تقديم رد موحد لأن القوى الرئيسية أعطت الأولوية لمصالحها الخاصة، وتركت الدول الضعيفة وشأنها.
- عدم رغبة القوى الكبرى في التنازل عن جزء من سيادتها لصالح العصبة: كان أساس عصبة الأمم الذي أثبت أنه أعظم نقاط ضعفها، هو التزام الدول الأعضاء فيها بالتخلي عن بعض حقوقها السيادية، وأهمها الحق في اللجوء إلى الحرب لصالح هيئة عليا، وعليه فقد وافقت الدول الأعضاء على إحالة النزاعات الدولية إلى عصبة الأمم والالتزام بقراراتها، ونزع السلاح إلى أدنى حد يتفق مع السلامة الداخلية، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الأمن الجماعي والحفاظ على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول الأعضاء. لكن وعلى عكس الاقوال فالحقيقة الثابتة هي أن القوى الكبرى لم تكن راغبة في إخضاع مصالحها الوطنية وحقوقها السيادية للعصبة، فالميول القومية الشاملة للقوى العظمى حالت دون إنشاء ميثاق مكن عصبة الأمم من مواجهة مجموعة كاملة من التحديات التي نشأت، كما أن التفاعلات اللاحقة بين القوى العظمى وعصبة الأمم، ساهم في فشل عصبة الأمم في تحقيق التعاون الدولي

وباعتبار التعاون الدولي يتطلب التخلي عن جزء من سيادة الدول لصالح هيئة أعلى وهو ما لم يحدث في العصبة فواشنطن لم تنضم للعصبة لعدم رغبتها في التنازل عن جزء من سيادتها فقد أعلن السناتور هنري كابوت لودج أن الميثاق المقترح "غير متوافق مع سيادة الولايات المتحدة، ومبدأ مونرو، والسياسة التقليدية لعدم التورط". ورغم محاولات الرئيس ولسون لإقناع الكونغرس فقد ظلت العقبة الرئيسية أمام قبول العصبة هي المادة العاشرة (10) منها، والتي تلزم الدول الأعضاء بحماية السلامة الإقليمية والسياسية للدول الأخرى ضد العدوان الخارجي، وهو الامر الذي اعتبره

العديد من أعضاء مجلس الشيوخ أن هذه المادة من شأنها أن تسمح للعصبة بإرسال قوات أمريكية عندما لا تكون الولايات المتحدة أو مصالحها في خطر، وخلصوا إلى أنها تنتهك الحق السيادي للولايات المتحدة.

وبالرجوع إلى التحليل الواقعي كانت المصلحة الوطنية والقوة أي تعظيم القوة وخاصة العسكرية منها سببا رئيسيا في فشل التعاون الدول في ظل العصبة، فواشنطن كذلك تحججت بحرية العمل لعدم انضمامها للعصبة حيث كانت العصبة تدعوا إلى التعاون الدولي لتحقيق السلم من خلال نزع السلاح وهو ما يعني تقيد حرية العمل في المجال العسكري وهو ما لم يتقبله الكونغرس الامريكي الذي كان يرى في ذلك تهديدا لقوة بلاده.

- افتقار العصبة للقوة في فرض التعاون: لم يوفر ميثاق العصبة آلية عملية تسمح للعصبة بتوليد القوى اللازمة لمواجهة مجموعة التحديات التي قد تواجهها، وهذا رغم الالحاح الفرنسي بضرورة امتلاك العصبة جيشا دوليا لضمان السلام العالمي ونزع السلاح بصرامة حيث يكون ذلك تحت إشراف هيئة عصبة الأمم، مع صلاحيات تفتيش شاملة، وإنشاء قوة دولية مستمدة من أعضاء عصبة الأمم. لكن الدول الأعضاء في عصبة الأمم (خاصة بريطانيا وأمريكا) لم تكن راغبة في السماح بعمليات تفتيش لأسلحتها، أو وضع قواتها تحت قيادة أجنبية في وقت السلم، أو نشر قواتها في عمليات من خلال أي سلطة أخرى غير سلطة برلمانها الوطني أو الكونجرس، وعليه فقد كان لغياب قوة مشتركة لردع العدوان ومعاقبة الدول غير المتعاونة أثر كبير في فشل العصبة في تجسيد التعاون الدولي

لقد كان من الواضح أن فرنسا كانت تدافع عن التوازن التقليدي للقوى، في حين كانت الولايات المتحدة وإنجلترا تتقاسمان القناعة نفسها بأن المؤسسة الجديدة (العصبة) من شأنها أن تؤدي إلى تغيير كبير في سلوك الدول، وكان ويلسون على وجه الخصوص يعارض بشدة أي اقتراح من شأنه أن يقوض مبدأ السيادة الوطنية، ونتيجة لهذا تم رفض المقترحات الفرنسية بشأن إنشاء جيش دولي للعصبة، إلى جانب فكرة التحكيم الملزم، وحتى سلطاتها في مجال نزع السلاح تم تخفيفها وبالتالي فقد كانت المقاربة التوجيهية في الواقع هي ضمان أعلى مستوى من سيادة الدول.

إن افتقار العصبة إلى الموارد اللازمة للتأثير على قراراتها كان بسبب عدم رغبة القوى العظمى في تخصيص قوات لأنشطة العصبة، وهذا يعني أن القوى العظمى أحبطت العصبة عمدًا من خلال فشلها عن علم في الوفاء بالتزامات الميثاق.

4- **عدم الثقة في التعاون في ظل العصبة:** بالنظر للمعطيات السابقة فقد تولد شعور عام من عدم الثقة لدى منتسبي العصبة وخاصة من طرف القوى الكبرى وفي هذا الصدد اعتبرت النخب السياسية والعسكرية في فرنسا أن الميثاق غير مقنع وناقص كثيرا، ووفقاً لوالترز "كان المارشال فوش متشككا بشدة تجاه العصبة وميثاقها المعيب لدرجة أنه أكد أن الضمان الوحيد لأمن فرنسا لا يزال قوة الجيش الفرنسي"، أما ونستون تشرشل وزير الدولة البريطاني للحرب، فقد شكك في قدرة العصبة على تحقيق التعاون الدولي خاصة في المجال الأمني وهذا يعني عدم ثقته فيها معتبرا أن عصبة الأمم "ليست بديلاً عن الأسطول البريطاني". كما دفع عدم ثقة ألمانيا في عصبة الأمم، خاصة بعد فشل مؤتمر نزع السلاح العالمي لعام 1933 إلى تبني "المساواة في السلاح كسياسة مركزية لألمانيا أي التكافؤ في الأسلحة بين ألمانيا وفرنسا، وبعدها انسحبت ألمانيا وهو ما يعد فشلا ذريعا في تجسيد التعاون الدولي في خفض الأسلحة.

وعموما فقد أظهر انتهاك القوى الكبرى لميثاق العصبة استعدادها لوضع مصالحها الوطنية فوق مصالح عصبة الأمم، بل أن تلك الانتهاكات قد أكدت من جانب آخر على تبعية قضايا عصبة الأمم للمصالح الوطنية للقوى الاوروبية، كما أظهرت كل القوى العظمى تفضيلها المستمر للأدوات التقليدية لسياسة القوة بدلاً من سياسات التعاون

للأمن الجماعي، وهنا تقدم النظرية الواقعية عدسة يستطيع العلماء من خلالها تحليل فشل عصبة الأمم، مع التركيز على سياسات القوة، ومصالح الدولة، والقصور البنيوي الذي أعاق التعاون الدولي، حيث يزعم الواقعيون أن عجز العصبة عن فرض الأمن الجماعي كان نابعاً من المصالح المتضاربة للدول الأعضاء فيها، وخاصة خلال أوقات صعود القومية والعدوان من جانب القوى الرئيسية مثل ألمانيا واليابان، فعلى سبيل المثال افتقر هيكل العصبة إلى الآليات اللازمة لفرض العقوبات أو إجبار التعاون العسكري، حيث أعطت الدول الأولوية لسيادتها ومخاوفها الأمنية على الالتزامات الدولية، مما أدى إلى استجابات غير فعالة للأزمات مثل أزمة منشوريا وأزمة إثيوبيا.

كما يشير منظرو الواقعية مثل بريان راثبون إلى أن الثقة بين أعضاء العصبة كانت محدودة، فقد شككت الدول في التزام بعضها البعض بالعمل والتعاون الجماعي، وكثيراً ما نظرت إلى العصبة باعتبارها "دائرة مفتوحة" تفتقر إلى التماسك اللازم للردع، وقد أدى كل من انعدام الثقة والافتقار إلى السلطة فوق الوطنية إلى جعل العصبة غير فعالة في كبح جماح الدول المعتدية، التي استغلت نقاط الضعف هذه لمتابعة سياسات توسعية دون مواجهة مقاومة موحدة، وفي كتابه الثقة في التعاون الدولي "Trust in International Cooperation" يستكشف براين سي راثبون " Brian C. Rathbun" كيف أن الثقة وخاصة الثقة العامة المتجذرة في التصرفات النفسية للأفراد، تشكل أهمية بالغة لتشكيل التعاون الدولي والمؤسسات الدولية. وفي تحديه للآراء العقلانية التقليدية التي ترى أن المؤسسات تنشأ فقط من المصالح الاستراتيجية المحسوبة، يزعم راثبون أن الثقة في نوايا الدول الأخرى غالباً ما تكون مقدمة للتعاون، وليس نتاجاً له، كما يعتقد أن الثقة تؤثر على نهج القادة في التعامل مع التحالفات الدولية، وخاصة في السياقات التاريخية مثل عصبة الأمم وتشكيل الأمم المتحدة. وهنا يستعين راثبون بعلم النفس الاجتماعي للتمييز بين أنواع الثقة، فيوضح كيف تؤثر مستويات الثقة الشخصية لدى القادة على استعدادهم للمشاركة في المنظمات المتعددة الأطراف، كما يشير إلى أن انعدام الثقة والخوف غالبا ما يؤديان إلى سياسة أكثر انعزالية، في حين تشجع الثقة المشاركة القوية في المنظمات الدولية، كما يقترح الكتاب أنه لفهم أسباب نجاح أو فشل بعض المؤسسات الدولية، يتعين علينا أن ننظر إلى ما هو أبعد من العوامل البنيوية إلى مواقف القادة والأفراد والجماهير، الذين يؤثرون على استقرار وتصميم هذه المؤسسات، وبالتالي وتوفر هذه العدسة النفسية رؤى ثاقبة حول التحديات التي تواجهها مؤسسات مثل عصبة الأمم، حيث ساهم الافتقار إلى الثقة بين اللاعبين الرئيسيين في سقوطها.

1-كان من الصعب التخلي عن سياسة القوة ومبدأ السيادة الوطنية، رغم أن الترابط المتزايد بين الدول بدأ يكشف بشكل متزايد عن حدوده.

2-كانت جميع القوى العظمى أكثر ميلاً إلى إجراء مفاوضات ثنائية، وليس متعددة الأطراف، حتى لو كانت إرثًا من الماضي.

3-كان مناخ الثقة الدولي هو الذي ميز النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين.

4-كان من حق كل عضو في عصبة الأمم أن يستدعي الجمعية العامة في حالة تعرض أي عضو من أعضائها لتهديد ما. أما الميثاق فكان أقل وضوحاً في تحديد الشروط والضمانات اللازمة لضمان الأمن الجماعي الفعّال. على سبيل المثال، لم ينص الميثاق إلا على الحاجة العامة إلى الحد من التسلح، وذلك بإسناد سلطة تقديم الاقتراحات الاستشارية في هذا الشأن إلى المجلس، ولم يدعو إلا إلى الدبلوماسية المفتوحة فضلاً عن مراعاة المعاهدات.

5-ومع ذلك، فقد أشارت عصبة الأمم إلى بديل متاح لسياسة القوة في العلاقات الدولية، والأهم من ذلك أنها أطلقت سلسلة من التجارب المبتكرة في التعاون الدولي، وخاصة في مجالات حقوق الأقليات واللاجئين والتعاون الاقتصادي والثقافي.

تأسست عصبة الأمم في عام 1920 باعتبارها أول منظمة دولية تهدف إلى الحفاظ على السلام والأمن العالميين. ومع ذلك، واجهت قيودًا كبيرة، وفشلت في نهاية المطاف في منع الحرب العالمية الثانية. إن دراسة هذا الفشل من خلال عدسة نظريات العلاقات الدولية تقدم نظرة ثاقبة لديناميكيات التعاون الدولي والتحديات المتأصلة في التعاون الدولي.

الواقعية: سياسات القوة ومصالح الدولة

.2الليبرالية: فشل التصميم المؤسسي والتعاون

.3البنائية: الهوية والقيود القائمة على المعايير

.4الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية): القيود النظامية وتوزيعات القوة

خاتمة إن فشل التعاون الدولي في ظل عصبة الأمم يوضح التحديات التي تواجه التوفيق بين سيادة الدولة والأمن الجماعي، وخاصة في نظام يتسم بمستويات قوة ومصالح وأيديولوجيات متنوعة. وتسلط الواقعية الضوء على هيمنة سياسات القوة، وتؤكد الليبرالية على القيود المؤسسية، وتُظهر البنائية الافتقار إلى المشاركة المعيارية، وتعالج الواقعية الجديدة القيود النظامية، وتكشف المدرسة الإنجليزية عن التوازن المعقد بين التعددية والتضامن في المجتمع الدولي. ويُظهِر كل منظور أن فشل عصبة الأمم لم يكن مؤسسيًا فحسب، بل كان متجذرًا في علاقات دولية أوسع وأكثر ديمومة.

إن فشل التعاون الدولي في ظل عصبة الأمم يوفر لنا عدسة نقدية لفحص حدود الليبرالية في سياق نظرية العلاقات الدولية. إن الليبرالية، مع تأكيدها على التعاون والسلام والمؤسسات الدولية، تفترض أن الدول قادرة على التخفيف من حدة الصراعات من خلال اتخاذ القرارات الجماعية والالتزام بالقوانين والأعراف الدولية. ومع ذلك، فإن انهيار عصبة الأمم في نهاية المطاف يسلط الضوء على العديد من أوجه القصور في هذا النهج، وخاصة في مواجهة الحقائق السياسية التي تتحدى

.1المبادئ الأساسية لليبرالية في العلاقات الدولية تؤكد الليبرالية على

- **التعاون الدولي:**
- **الترابط الاقتصادي :**
- **المؤسسات الدولية :**

- **الأمن الجماعي :**

الحدود التي كشفتها إخفاقات عصبة الأمم

- **الافتقار إلى العضوية والالتزام العالميين** :ال
- **عدم القدرة على تنفيذ القرارات:**
- **التنافسات الاقتصادية والقومية**:الليبرالية تحت
- **الاستجابة غير الكافية للعدوان:**

.3التداعيات المترتبة على الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية لقد أثبت فشل عصبة الأمم أن المثالية الليبرالية كانت في الممارسة العملية صعبة الإدامة. فالتعاون الدولي يتطلب مستوى من الالتزام والتضحية لم تكن العديد من الدول على استعداد لتقديمه عندما واجهت تهديدات لأمنها أو مصالحها. كما أشار عجز عصبة الأمم عن منع الحرب العالمية الثانية إلى أن سياسة القوة (كما تؤكد الواقعية) ووجود الردع العسكري كانت مكونات ضرورية للنجاح في تحقيق أهدافها.

فسرت النظرية الليبرالية فشل عصبة الأمم باعتباره انهيارًا للعمل الجماعي بسبب المصالح الوطنية المتنافسة والضعف المؤسسي. فقد كانت عصبة الأمم تهدف إلى تعزيز النظام الدولي الليبرالي من خلال الأمن الجماعي وآليات الحل الدبلوماسي، لكن المنظرين الليبراليين يزعمون أن هيكلها جعلها عرضة لديناميكيات القوة والمصالح الذاتية للدول الفردية. وغالبًا ما أدى هذا إلى عدم كفاية التعاون بين الدول الأعضاء، وخاصة عندما تتعارض مصالحها الوطنية مع التزامات عصبة الأمم.

إن أحد التفسيرات الرئيسية من المنظور ليبرالي هو أن العصبة كانت تفتقر إلى آليات التنفيذ والإرادة السياسية اللازمة للحفاظ على مبادئها، كما يتضح في فشلها في معالجة العدوان الياباني والإيطالي في ثلاثينيات القرن العشرين. وبدون دعم القوى العالمية الرئيسية مثل الولايات المتحدة، التي اختارت عدم الانضمام، كافحت عصبة الأمم لفرض قراراتها بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك يقترح المنظرون الليبراليون أن فشل المؤسسة يعكس الافتقار إلى الإجماع بين الدول الأعضاء حول كيفية تطبيق تدابير الأمن الجماعي، مما أدى إلى إضعاف نفوذها ومصداقيتها في الشؤون الدولية.

في نهاية المطاف، تفترض النظرية الليبرالية أنه في حين يمكن لمؤسسات مثل عصبة الأمم أن تسهل التعاون من الناحية النظرية، إلا أنها يجب أن تكون مدعومة بإجماع دولي قوي وقدرات إنفاذ فعالة للعمل بشكل فعال، وخاصة عند معالجة القضايا المرتبطة بسيادة الدولة وأمنها.

تشير النظريات الليبرالية إلى أن فشل عصبة الأمم في تعزيز التعاون الدولي كان نابعاً من عدة قيود حاسمة في تصميمها وتنفيذها، ويزعم المؤسساتيون الليبراليون أنه في حين كانت عصبة الأمم تهدف إلى إنشاء نظام قائم على القواعد، فإن افتقارها إلى الآليات اللازمة لفرض الأمن الجماعي كشف عن نقطة ضعف، وعلى وجه الخصوص لم يخلق هيكلها سلطة فوق وطنية تتمتع بالقدر الكافي من القوة لفرض الامتثال بين الدول الأعضاء، الأمر الذي جعلها غير قادرة على منع الأعمال العدوانية من جانب دول مثل إيطاليا واليابان في ثلاثينيات القرن العشرين. كما أدى

غياب الولايات المتحدة، التي كانت في البداية من أبرز المؤيدين، إلى حرمان عصبة الأمم من الدعم السياسي والعسكري الأساسي، مما أدى إلى عجزها عن حشد استجابات فعالة للأزمات.

وعلاوة على ذلك اعتمدت عصبة الأمم بشكل كبير على مبدأ الثقة المتبادلة وافترضت أن الدول ستعطي الأولوية للاستقرار العالمي على المصالح الوطنية. ومع ذلك يسلط المنظرون الليبراليون الضوء على أنه في غياب الاتفاقيات الملزمة أو هيئة التنفيذ، كان الأعضاء مترددين في الالتزام الكامل، خوفًا من التخلي عنهم أو استغلالهم، وقد أدى هذا الافتقار إلى الثقة، إلى جانب المصالح الوطنية المتباينة لأعضائها، إلى تقويض فعالية عصبة الأمم في حل النزاعات المتعددة الأطراف. كما أن عجز العصبة عن التكيف مع التغيرات السياسية السريعة والنزعة القومية المتصاعدة في فترة ما بين الحربين العالميتين سبباً في مزيد من التحديات التي فرضتها افتراضات الليبراليين بشأن التعاون التدريجي في ظل قواعد مشتركة. ويزعم العلماء الليبراليون أن فشل العصبة أبرز القيود التي تفرضها المؤسسات الدولية التي تفتقر إلى القوة التنفيذية وتعتمد في المقام الأول على التعاون الطوعي بين الدول ذات السيادة. وتوضح هذه القضايا كيف تنظر النظرية الليبرالية إلى فشل عصبة الأمم ليس باعتباره رفضاً للتعاون المؤسسي في حد ذاته، بل باعتباره درساً حول أهمية آليات التنفيذ الأقوى والحاجة إلى مشاركة موثوقة ومتسقة من القوى الكبرى.